دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المتغيرات السياسية وسبل المواجهة
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	خورى، رفيق
المجلد/العدد:	مج24, ع278
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2002
الشهر:	أبريل
الصفحات:	99 - 103
رقم MD:	715322
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الإرهاب، الوحدة العربية، الولايات المتحدة الأمريكية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/715322

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المتغيرات السياسية وسبل المواجهة

رفيق خوري

رئيس تحرير جريدة «الأنوار» ـ لبنان.

ـ ١ ـ

سئل شو إن لاي عن تصوره لتأثير الثورة الفرنسية في الصين، فجاء جوابه مفاجئاً للسائل الأوروبي: «من المبكر الحكم على ذلك». لكن الظاهر أن الدنيا تغيرت بأسرع مما يتطلبه اختمار الأحداث بعد اختبارها، ومن حسابات الحكمة لدى رئيس الوزراء الصيني الثائر الذي لم يشأ التسرع في إصدار حكم على تأثير حدث مهم جداً وقع قبل قرنين. فمنذ الساعات الأولى على الزلزال الإرهابي في واشنطن ونيويورك بدأت الآلة الإعلامية رسم خط فاصل بين عصرين: ما قبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وما بعده. ومنذ أعلن الرئيس جورج بوش الابن الحرب على الإرهاب واعتبرها أولى حروب القرن الحادي والعشرين، قيل: هذه حرب كبيرة تأكل كل الحروب والصراعات الصغيرة، ولا شيء بعد ١١ أيلول/سبتمبر يبقى كما كان قبله، لا في أمريكا ولا في العالم. وحين اندفعت موجة المتغيرات بدأت الحسابات كأنها تجاوزت حدود العقل وحتى الخيال، ولم تعد المفارقات والمتناقضات مستغربة. فالذين رأوا في انهيار جدار برلين «نهاية التاريخ» وجدوا أنفسهم في مواجهة الذين تصوروا أن ١١ أيلول/سبتمبر بداية تاريخ. ولم يكن ذلك صواباً في الحالين. فلا التاريخ ينتهي، ولو بسقوط دولة عظمى هي الاتحاد السوفياتي، لأن الصراعات البشرية لا تنتهي، والأفكار والطموحات لا تتوقف، والعالم أشد تعقيداً من أن تسوده نظرية واحدة أو يحكمه نظام واحد. ولا التاريخ يبدأ، ولو بحدث أشد وقعاً من تدمير رمز للسيطرة المالية والاقتصادية ورمز للسيطرة العسكرية على أرض القوة العظمى الوحيدة الباقية على قمة العالم. وما نراه الآن من متغيرات هائلة لا يزال في حال سيولة، تأمل أمريكا في أن تمكنها من جمع ما سماه رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير «الأشياء التي خرجت من مدارها» وبالتالي من إعادة رسم نظام عالمي جديد. وهو نظام تحدث عنه بوش الأب خلال «عاصفة الصحراء» وعشية نهاية الحرب الباردة والاتحاد السوفياتي. وجاء بوش الابن ليحقق ما لم يستطع والده رسم صورته كما يريد، إذ بدا كأنه «النظام العالمي الجديد». وتلك في أية حال مهمة

كانت ولا تزال مستحيلة. لكن أبرز الصور في المشهد أمامنا ست:

الصورة الأولى هي ما سماه المؤرخ بول كينيدي «نزول النسر على الأرض»، حيث «الدرس الكبير لكل العالم أن هناك، بالمعايير العسكرية، لاعبا واحداً في ساحة المعركة يحسب حسابه». وهو ينفق ٤٠ بالمئة من مجمل الإنفاق العسكري في العالم بموازنة قدرها ٣٧٩ مليار دولار، يشكل المبلغ الإضافي الذي طلبه بوش وهو ٤٨ مليار دولار نحو ١٥٠ بالمئة من موازنة الدفاع في فرنسا. وليست هناك قوة واحدة أو مجموعة قوى قادرة على اللحاق به وتحديه. وهو شديد الإصرار، ليس فقط على منع أية قوة من منافسته، بل أيضاً على استخدام قوته العسكرية الهائلة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية.

الصورة الثانية هي «مبدأ بوش» في الحرب على الإرهاب: مع أمريكا أو ضدها. والطبعة الثانية منه هي: معنا أو تحمّل ثمن أن لا تكون معنا. أما الطبعة الثالثة، فإنها جاءت في رسالة «حال الاتحاد» واختصرها أبرز منظري اليمين المحافظ وليم كريستول بأنها إكمال مهمة ترومان وريغان في عكس السياسات السابقة. ترومان «عكس سياسة ما بعد الحرب العالمية الثانية فقرر بدل الانسحاب من أوروبا البقاء واحتواء الاتحاد السوفياتي» وريغان «عكس سياسة الوفاق الدولي الفاشلة والتزم النصر على الشيوعية» بعدما سمى الاتحاد السوفياتي «إمبراطورية الشر». وبوش الابن «وضع حداً لعقد من المسايرة والجبن وألزم الأمة إزالة تهديد الطغاة المعادين الباحثين عن أسلحة الدمار الشامل» عبر كلامه على «محور الشر».

ما نراه الآن من متغيرات هائلة لا يزال في حالة سيولة... فإن الجديد ليس بروز القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية لأمريكا. فهي كانت موجودة قبل ١١ أيلول/ سبتمبر، حتى خطط المواجهة كانت في غرف العمليات.

الصورة الثالثة هي قلب المفاهيم بالنسبة إلى تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فالمنطق الطبيعي أن السلام المبني على إزالة الاحتلال وإعادة الحقوق إلى أصحابها هو الطريق إلى الاستقرار وإنهاء أسباب العنف وتغيير المناخ المساعد على الإرهاب. والمنطق الأمريكي المعكوس أن الحرب على الإرهاب، بما في ذلك إنهاء المقاومة والانتفاضة وتفكيك الشبكات، هي التي تقود في النهاية إلى البحث في التسوية.

الصورة الرابعة هي اعتبار أزمة الشرق الأوسط وضمنها الوضع في الجنوب اللبناني مجرد عرض جانبي في مسرحية أكبر، هي حرب أمريكا على الإرهاب كمنظمات ودول تحمي الإرهاب وتسمح بقواعد له وتحاول امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ولكن باستثناء إسرائيل النووية وأصدقاء أمريكا النوويين أيضاً في آسيا.

الصورة الخامسة هي التركيز على «مثلث» فلسطين ـ إيران ـ حزب الله، ثم الاستعداد لتوجيه ضربة إلى العراق تحت عنوان تغيير النظام.

الصورة السادسة هي إعادة الاعتبار إلى سلطة الدولة بعدما تآكلت حيال سلطة

المال والشركات العابرة القارات، وبالتالي السماح بخرق حقوق الإنسان والتضييق على الحريات الديمقراطية في «دولة الأمن القومي».

وفي كل هذه الصور فإن الجديد ليس بروز القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية لأمريكا. فهي كانت موجودة قبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. حتى خطط المواجهة كانت في غرف العمليات. الجديد هو توظيف ١١ أيلول/سبتمبر في تحقيق الاستراتيجيا الأمريكية بعدما وحّد الحدث الساسة والمواطنين الذين كانوا منقسمين ومختلفين حول استخدام القوة، وأعطى الإدارة الإرادة السياسية للعمل ضد العدو الذي تحتاجه وكانت تبحث عنه.

- ٢ -

ومن الطبيعي أن يتأثر لبنان مثل سواه وربما أكثر بهذه المتغيرات. فهو يواجه تحديات أقلها خمسة:

التحدي **الأول** هو الضغط الأمريكي القوي لإلغاء المقاومة والدور العسكري لحزب الله باعتباره «منظمة إرهابية عالمية من الدرجة الأولى» على حد تعبير جورج تينيت مدير المخابرات المركزية الأمريكية.

والثاني هو انهيار التسوية الشاملة في الشرق الأوسط، وبالتالي بقاء خطر التوطين بغياب حق العودة، وبقاء مزارع شبعا التي تربطها الأمم المتحدة بالقرار رقم ٢٤٢ تحت الاحتلال، وبروز مخاطر تهجير جديد للفلسطينيين من خلال حرب شارون ومشروعه، الذي حده الأدنى منع قيام دولة فلسطينية، وحده الأقصى إنهاء السلطة الفلسطينية وإعادة احتلال مناطقها ودفع العرب في إسرائيل والضفة وغزة نحو الهجرة.

الخطاب العام يركز على التمسك بالمقاومة، والتمييز بين المقاومة والإرهاب، وتحصين الوحدة الوطنية ووحدة الموقف بين لبنان وسوريا والسعي لضمان الحد الأدنى من التضامن العربي. لكن المسألة في حاجة إلى ما هو أكبر من ذلك وأعمق وأحياناً أبسط...

والثالث هو خطر العودة مرة أخرى إلى مرثية «الساحة» لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية على أرضه، ودفع جزء من ثمن الصراع الأمريكي مع إيران ومن حساب أمريكا مع سوريا.

والرابع هو مخاطر الحصار أو الضغط الاقتصادي على وضع اقتصادي محلي وصل إلى حافة الكارثة الكاملة بسياسات من صنع أيدينا.

والخامس هو التخوف من أن يؤثر مناخ التشدد والمواجهة وتصوير اللعبة الكبيرة بأن لها شكلاً من «صدام الحضارات» في النسيج الوطني الدقيق في لبنان فيهدد «البلد والرسالة» حسب تعبير البابا يوحنا بولس الثاني.

والمفارقة وسط كل ذلك، أن هناك من يتصور أن التشدد الأمني في العالم على

حساب الحرية هو «شهادة تقدير» لممارسات ضد حقوق الإنسان والديمقراطية في لبنان، وأن الباب الأمريكي الواسع هو أفضل ممر للوصول إلى مشروع «الدولة الأمنية».

- ٣ -

ما هي سبل المواجهة؟

الخطاب العام يركز على التمسك بالمقاومة، والتمييز بين المقاومة والإرهاب، وتحصين الوحدة الوطنية ووحدة الموقف بين لبنان وسوريا والسعي لضمان الحد الأدنى من التضامن العربي. لكن المسألة في حاجة إلى ما هو أكبر من ذلك وأعمق وأحيانا أبسط، على رغم الأهمية الفائقة للثوابت والتمسك بها. فلم يعد من السهل لعب ورقة مزارع شبعا وسط المتغيرات. ولم يعد يكفي التمييز بين الإرهاب والمقاومة في محاولة الاندفاع الأمريكي إلى شطب مبدأ المقاومة. ولم يعد ممكناً الاكتفاء بشكل الوحدة الوطنية وتجاهل جوهرها وهو الوفاق الوطني الذي يتجسد في المشاركة في السلطة والقرار. إن الوحدة ليست التسليم المفروض أو حتى الطوعي برأي فريق واحد، ولا مجرد التفاف المواطنين حول السلطة من دون أن يكون لهم رأي في خياراتها. إنها التفاهم على الأساسيات مع استمرار الخلاف على إدارة السلطة وسياساتها، والبداية الفعلية لقيام دولة في نظام ديمقراطي لا مجرد جمهوريات وإمارات متنافسة وشبه مستقلة في «لادولة».

نقاط الضعف في قوة أمريكا متعددة، إلى جانب حاجتها إلى النفط ومصالحها الواسعة القابلة للتهديد... ونقاط الضعف في قوة إسرائيل عديدة أيضاً، وأبسطها أنها تستطيع أن تحارب من دون أن تصل إلى حل أو تضمن الأمن، ولا تستطيع أن تتحمل حرب استنزاف شعبية هي خيار عربي ممكن.

وهي أفضل رد على التحديات لأن نجاح صيغة العيش المشترك بالمعنى السياسي قبل الثقافي هو مصدر القوة الحقيقية في لبنان، والنموذج الرائد بالنسبة إلى عالم تضربه التيارات المتشددة.

وبكلام آخر، فإن نوع المشكلة هو الذي يحدد نوع المعالجة والمواجهة: ونحن في حاجة إلى نوعين من سبل المواجهة، **الأول** هو توظيف نقاط القوة في لبنان والعالم العربي والإسلامي كما في أوروبا وروسيا والصين. **والثاني** هو إدراك نقاط الضعف في قوة أمريكا وقوة إسرائيل. فلا المتغيرات تهدد لبنان لذاته فقط، ولا هو يواجه المتغيرات وحده. وأقل المطلوب استراتيجيا عربية واحدة يتقرر من خلالها دور لبنان في هذه المرحلة، إذ هو لا يستطيع أن يكون رأس جسر إن لم يكن وراء الجسر عمق عربي، ولا أن يلعب دور قوة إقليمية في المقاومة إن لم يكن المناخ العربي مناخ مقاومة وانتفاضة ضمن برنامج سياسي وخطة عملية لا بالكلام. ولكنه يستطيع أن يصحح سياسته الاقتصادية والمالية المدمرة، وأن يعيد الاعتبار إلى المؤسسات وأن يجعل من الديمقراطية رأس الحربة في المواجهة. ويستطيع بالتضامن العربي أن يخرج مع العرب من ضيق الخيارات التي كادت تصبح خياراً وحيداً لا مجال لتحقيقه منذ مدريد.

أما نقاط الضعف في قوة أمريكا، فإنها متعددة، إلى جانب حاجتها إلى النفط ومصالحها الواسعة القابلة للتهديد. والبارز منها الآن نقطتان؛ **الأولى** أن أمريكا التي هي عادة «قوة ستاتيكو» (قوة ثبات) تحاول أن تصبح «قوة تغيير»، وليس ذلك سهلاً عليها، **والثانية** أن أمريكا التي هي الآن القوة العظمى التي تكبّر الهوة بين قوتها العسكرية وقوة أوروبا وروسيا والصين تحتاج في «نظام كوني من الاعتماد المتبادل إلى حلفاء أكثر من الماضي»، حسب النظرة التي يختصرها كتاب جديد لعميد مدرسة كينيدي في جامعة هارفرد جوزف ناي (Joseph Nye) تحت عنوان «مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى أن تعمل وحيدة؟».

وإما نقاط الضعف في قوة إسرائيل، فإنها عديدة أيضاً. وأبسطها أنها تستطيع أن تحارب من دون أن تصل إلى حل أو تضمن الأمن، ولا تستطيع أن تتحمل حرب استنزاف شعبية هي خيار عربي ممكن. وإذا كانت السلطة الفلسطينية الآن في مأزق، فإن شارون ليس خارج المأزق.

والمتغيرات، تكراراً، خطيرة لكنها لا تزال في حال سيولة وقابلة للتغير في أكثر من اتجاه. فلا ما تريده أمريكا قدر لا يرد، ولا الرد على الاحتلال الإسرائيلي وآلته العسكرية صعب. لكن المهم أن نعرف كيف نحمي الثوابت بسياسات مرنة وليس فقط كيف نتحدث عنها. والأهم هو أن نحفظ رأسنا وقت تغيير الدول □

صدر حديثاً

المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية

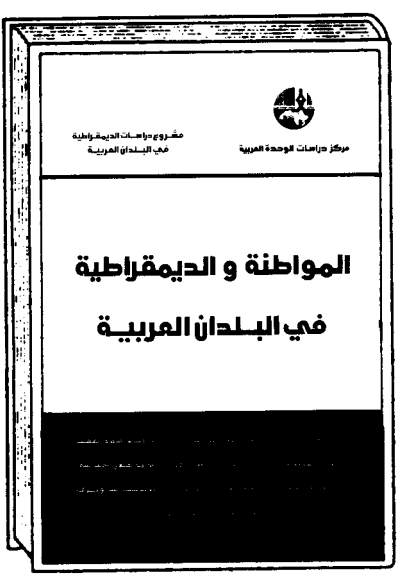

يحظى مبدأ المواطنة بأولوية على سائر الحقوق القانونية والسياسية، وذلك كونها السبيل الناجح والضمانة الحقة لتنمية إمكانات النضال السياسي السلمي لاستخلاص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تدريجياً، وإدارة أوجه الاختلاف ديمقراطياً، وذلك من خلال الحماية القانونية والفاعلية السياسية التي يوفرانها بفضل ما يقرانه ويسمحان به من شرعية العمل الجماعي الحزبي، ومن خلال نضال النقابات ومنظمات المجتمع المدني وتوظيف الإعلام الحر والرأي العام الواعي. الأمر الذي يسمح للمواطنين بالتأثير في مضمون القرارات الجماعية الملزمة لهم لما فيه تحقيق مصالحهم المشروعة، هذا فضلاً عن احترام حقوق الإنسان لهم ولكل من يقيم على أرض الدولة، أو يمر بها.

٢٧٨ صفحة

الثمن: ٨ دولارات